

شرائع الاسلام في مسائل الحلال

[887] وكانت الشهادة بوصف يحتمل الاتفاق عليه غالبا ، فالقول قوله مع يمينه ، ما لم يقم المدعي البينة . وإن كان الوصف مما يتعذر إتفاقه إلا نادرا ، لم يلتفت إلى إنكاره لأنه خلاف الظاهر . ولو ادعى أن في البلد مساويا له في الاسم والنسب ، كلف إباته في إثباته (150) . فإن كان المساوي حيا سئل ، فإن اعترف أنه الغريم ، ألزم وأطلق الأول . وإن أنكر ، وقف الحكم حتى يتبين . وإن كان المساوي ميتا وهناك دلالة تشهد بالبراءة ، إما لأن الغريم لم يعاصر (151) ، وإما لأن تاريخ الحق متأخر عن موته ، ألزم الأول . وإن احتمل ، وقف الحكم حتى يتبين . الثانية : للمشهود عليه أن يمتنع من التسليم (152) ، حتى يشهد القابض . ولو لم يكن عليه بالحق شاهد ، قيل : لا يلزم الاشهاد ، ولو قيل : يلزم ، كان حسنا ، حسما لمادة المنازعة ، أو كراهية لتوجه اليمين . الثالثة : لا يجب على المدعي دفع الحجة مع الوفاء (153) ، لأنها حجة له لو خرج المقبوض مستحقا . وكذا القول في البائع إذا التمس المشتري كتاب الأصل ، لأنه حجة له على البائع الأول بالثمن ، لو خرج المبيع مستحقا . الفصل الثاني : في لواحق من أحكام القسمة والنظر في : القاسم ، والمقسوم ، والكيفية ، واللواحق . أما الأول : فيستحب للامام : أن ينصب قاسما (154) ، كما كان لعلي عليه السلام . ويشترط فيه : البلوغ ، وكمال العقل ، والايمان والعدالة ، والمعرفة بالحساب . ولا

_____ = محمد بن أحمد القصير القامة الذي على أنفه شامة ويسكن كربلاء في محلة المخيم وله زوجتان إحداهما بنت فلان الخ . (150) : أي : إظهار ذاك الشخص ، وإثبات أن اسمه كذا ونسبه كذا (أنه الغريم) أي : المحكوم عليه . (151) : كما لو كان (محمد بن أحمد) المتهم ولد عام 1380 هجرية ، وذاك قد مات قبل 1380 (عن موته) كما لو كان تاريخ كتابة الحكم عام 1380 ، وقد مات ذاك قبل هذا التاريخ . (152) : أي : إعطاء الدين أو العين لصاحبه (القابض) على نفسه بقبض حقه (شاهد) على إن له دين أو غير على فلان (لتوجه اليمين) لو ادعى عليه الحق وعدم القبض . (153) : يعني : لو استدان زيد من عمرو ألف دينار وأعطاه ورقة (وتسمى حجة) بذلك ، ثم دفع الألف إلى عمرو ، لا يجب على عمرو إعطاؤه الورقة ، إذ قد يتبين أن الألف للغير ، فيأخذه مالكة من عمرو ، وتبقى يد عمرو خالية من الحجة على دينه (نعم) لزيد أن يطالب عمرا بورقة بذلك أو يشهد عليه شهودا (كتاب الأصل) أي : ورقة البيع . (154) : عمله تقسيم الموارث ، وسائر الأموال المشتركة ، (كان لعلي عليه السلام) كاسم اسمه عبد الله بن يحيى ، كما عن المبسوط ج 8 / ص 133 الطبعة الحديثة .

